The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.15,N2, P P.251-262
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٥، العدد٢ ٢٠٢٣ ص ص٢٥١ -٢٦٢

The impact of fiscal policy in unemployment rates in the Iraqi economy for the period (2003-2021)

*اثر السياسة المالية في معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢١)

**علي عظيم عباس **أ.م.د نصر حمود مزنان

Abstract :

The research aims to analyze the reality of fiscal policy in Iraq for the period (2003-2021), analyze unemployment rates in Iraq for the period (2003-2021), know the role of fiscal policy in addressing unemployment in Iraq. The researcher hypothesized that there is a relationship and a positive moral effect between fiscal policy and unemployment rates in the Iraqi economy. In order to prove the hypothesis of the research, the researcher used a standard model, so unemployment was a dependent variable, while the independent variable was public spending. Changes in the independent variable (public spending), while the remainder (0.29) is due to other factors that were not included in the estimated standard model.

*بحث مستل .

**جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .

المستخلص : يهدف البحث إلى تحليل واقع السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢١)، تحليل معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢١)، معرفة دور السياسة المالية في معالجة البطالة في العراق. وقد وضع الباحث فرضية مفادها أن هنالك علاقة وتأثير معنوي ايجابي بين السياسة المالية ومعدلات البطالة في الاقتصاد العراقي. ولغرض اثبات فرضية البحث قام الباحث باستخدام نموذج قياسي فكانت البطالة متغيراً تابعاً ، فيما كان المتغير المستقل الانفاق العام، وقد توصل الى النتائج الآتية : بلغ معامل القوة التفسيرية ($R^2 = 0.71$)، ويعني ان التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ستتغير بنسبة (٠,٧١) بسبب التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (الانفاق العام)، أما المتبقي (٠,٢٩) يعود الى عوامل اخرى لم تدخل ضمن النموذج القياسي المقدر.

المقدمة: تعد السياسة المالية احد أدوات السياسة الاقتصادية للدولة والتي تهدف الى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية كتحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية لغرض تقليل معدلات البطالة وتوفير فرص العمل، تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التوازن المالي وتجنب العجز في الموازنة العامة. فعندما تقوم الحكومة بوضع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الانفاق العام وزيادة الضرائب لغرض معالجة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار وغلاء المعيشة في المجتمع والوصول الى هدف الاستقرار الاقتصادي، أما لو قامت بوضع سياسة توسعية من خلال زيادة الانفاق العام وتقليل الضرائب بهدف معالجة الركود والانكماش والبطالة وزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني، ومن خلال زيادة الانفاق الحكومي الاستثماري لدعم المشاريع الانتاجية والاستثمارية التي تدر دخلاً. مما تؤدي تراجع معدلات البطالة وتوفير فرص عمل.

اولا - اهمية البحث : تأتي أهمية السياسة المالية كونها أحد أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، والتي تهدف بالدرجة الأولى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع، ويأتي دور السياسة المالية في معالجة البطالة كونه أحد الاهداف الرئيسة للسياسة المالية وهو تحقيق التوظيف الكامل من أجل تقليل معدلات البطالة في الاقتصاد الوطني، وتقليل مستويات الفقر وزيادة مستوى الدخل.

ثانيا : مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. هل السياسة المالية لها دوراً فعالاً في الاقتصاد العراقي؟
٢. هل السياسة المالية ساهمت بتقليل معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي؟
٣. هل السياسة المالية ساهمت بتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي؟

ثالثا : فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هنالك علاقة وتأثير معنوي ايجابي بين السياسة المالية ومعدلات البطالة في الاقتصاد العراقي.

رابعا : اهداف البحث :

١. تحليل واقع السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢١).
٢. تحليل معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢١).
٣. معرفة دور السياسة المالية في معالجة البطالة في العراق.

خامسا : منهجية البحث : اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي العام، والأسلوب الكمي باستخدام الاساليب الاحصائية.

سادسا : حدود البحث : تم اختيار الاقتصاد العراقي كحدود مكانية، والمدة (٢٠٠٣ -٢٠٢١) كحدود زمانية.

المطلب الأول : الاطار النظري للسياسة المالية والبطالة:

أولا : تعريف السياسة المالية: تعرف السياسة بأنها استخدام الايرادات العامة والنفقات العامة لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة، ولتحقيق مستويات عالية من الانتاج (الجنابي، ياس، ٢٠١٠)، أي بمعنى ان استخدام هذهِ الايرادات والنفقات نحو الاهداف والغايات المرسومة للموازنة (سلمان، ٢٠٠٠).

ثانياً : أهمية السياسة المالية: تأتي أهمية السياسة المالية للأسباب الآتية:

١. تساهم في معالجة الفجوة التضخمية من خلال اتخاذ سياسة انكماشية تتمثل بتقليل الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب.
٢. تساهم في معالجة الفجوة الانكماشية من خلال اتخاذ سياسة توسعية تتمثل بزيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب.
٣. تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.
٤. تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع.
٥. تساهم برفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليل معدلات الفقر في الاقتصاد الوطني.

٦. تساهم في معالجة العجز في الموازنة العامة من خلال زيادة الضرائب وايجاد مصادر أخرى للإيرادات العامة.
٧. تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً : انواع السياسة المالية:

١. السياسة التوسعية : تقوم الحكومة بتطبيق السياسة التوسعية في حالات الركود والانكماش، وتعتمد هذه السياسة على زيادة السيولة في الدولة من خلال زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب أو زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب معاً بهدف تحفيز الاقتصاد من اجل العودة إلى حالة التوازن الاقتصادي والاجتماعي.
٢. السياسة الانكماشية: هي السياسة التي تضعها الحكومة اوقات التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار، وتعتمد هذه السياسة على تخفيض حجم السيولة في الدولة من خلال زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو الأثنين معاً بهدف تخفيض مستوى الطلب الكلي والعودة إلى حالة التوزان الاقتصادي والاجتماعي.

رابعاً : تعريف البطالة : هي وجود رغبة لدى العاملين للعمل عند مستوى معين من الأجور، أما البنك الدولي فيعرفها بأنها الجزء من القوى العاملة الذي ليس له عمل لكنه متواجد للبحث عن وظيفة (٣). (Seiss, 2001).

كما تعرف بأنها احد المؤشرات الاقتصادية المهمة وهي من المشاكل الرئيسية التي لها انعكاسات على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما تؤدي الى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد وانخفاض مستوى الدخل والمعيشي (الربيعي، ٢٠٠٨).

المطلب الثاني : واقع السياسة المالية والبطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢١) :

اولاً : واقع وتطورات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢١): كما تؤدي السياسة المالية بأدواتها المختلفة في الاقتصاد العراقي دور مهم في تلبية متطلبات الانفاق العام لسد الاحتياجات الضرورية من خلال نفقاتها التشغيلية وتعبئة المدخرات من اجل تمويل الانشطة الانتاجية من خلال النفقات الاستثمارية والعمل لزيادة حجم الاستثمار وزيادة كفاءة الموارد الاقتصادية والدفع بعملية التنمية نحو الامام والعمل على تمويل العجز في الموازنة العامة من خلال ادواتها التي استحدثت بعد عام ٢٠٠٣ وهي الاصدار النقدي الجديد بدون غطاء ذهبي مما ادى تفاقم التضخم بشكل كبير ويمكن تتبع ادوات السياسة المالية من خلال ما يأتي (الربيعي، ٢٠٠٨).

١- تحليل الانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢١) : هو مجموع الانفاق الاستهلاكي (التشغيلي) الذي ينفقه القطاع العام لغرض دفع الرواتب والأجور الى العاملين في الدولة وتسديد المستحقات ، والإنفاق الاستثماري أيضًا على الاصول والمشاريع الاستثمارية والخدمية في العراق .

وتشير بيانات الجدول (١) ان الانفاق الحكومي ارتفع من (٢٦٠١٩٩) مليون دينار في عام ٢٠٠٣ الى (٣٢١١٧٤) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ وبمعدل نمو (٢٣%) ، لكن انخفض الى (٢٦٣٧٥١) مليون دينار في عام ٢٠٠٥ ، لكن ارتفع الى(٣٨٨٠٦٦) مليون دينار في عام ٢٠٠٦ ، ثم استمر بالارتفاع ليصل الى (١١٩١٢٧٥) مليون دينار في عام ٢٠١٣ ، بسبب الفائض المالي المستمر في الموازنة العامة وزيادة التخصيصات المالية للمشاريع الاستثمارية ، وفتح التعيينات على اغلب الوزارات ، وزيادة راتب الموظفين ، لكن انخفض الى (١١٣٤٧٣٥) مليون دينار في عام ٢٠١٤ ثم استمر ليصل (٦٧٠٦٧٤) بسبب العجز في الموازنة ، وتدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية ودخول العراق بالحرب مع داعش وانشغال الدولة بتمويل النفقات العسكرية ، لكنه ارتفع الى (٧٥،٤٩٠،١١٥) مليون دينار في عام _٢٠١٧) بسبب الفائض المالي في الموازنة ، مما ادى الى زيادة التخصيصات المالية للإنفاق الحكومي ، ثم ارتفع الى (٨٠،٨٧٣,٥٢٣) مليون دينار عام (٢٠١٨). وفي عام (٢٠٢٠) فقد شهد انخفاضا الى (٧٦،٠٨٢،٤٤٥) مليون دينار بسبب انخفاض أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا. فيما ارتفع الى (١٠٢،٨٤٩،٦٥٠) مليون دينار في عام (٢٠٢١) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

الجدول (١) تطور الانفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠٢١ (مليون دينار)

السنوات	الانفاق العام	معدل التغير السنوي%	الانفاق الاستهلاكي	الانفاق الاستثماري
٢٠٠٣	١٩،٨٢٥،٤٨٠	----	١٧،٨٤٢،٩٣٢	١،٩٨٢،٥٤٨
٢٠٠٤	٣٢،١١٧،٤٩١	٦٢,٠٠	٢٩،١٠٢،٧٥٨	٣،٠١٤،٧٣٣
٢٠٠٥	٢٦،٣٧٥،١٧٥	-١٧,٨٨	٢١،٨٠٣،١٥٧	٤،٥٧٢،٠١٨
٢٠٠٦	٣٨،٠٧٦،٧٩٥	٤٤,٣٦	٣٢،٧٧٨،٩٩٩	٦،٠٢٧،٦٨٠
٢٠٠٧	٣٩،٠٣١،٢٣٢	٢,٥٠	٣١،٣٠٨،١٨٨	٧،٧٢٣،٠٤٤
٢٠٠٨	٥٩،٤٠٣،٣٧٥	٥٢,١٩	٤٧،٥٢٢،٧٠٠	١١،٨٨٠،٦٧٥
٢٠٠٩	٥٢،٥٦٧،٠٢٥	-١١,٥٠	٤٢،٠٥٣،٦٢٠	١٣،٠٩١،٠٠٠
٢٠١٠	٧٠،١٣٤،٢٠١	٣٣,٤١	٥٠،٦٦٢،٢٠١	٢٣،٦٧٨،٠٠٠
٢٠١١	٧٨،٧٥٧،٦٦٦	١٢,٢٩	٦٠،٩٢٥،٥٣٣	١٧،٨٣٢،٠٠٠
٢٠١٢	١٠٥،١٣٩،٥٧٦	٣٣,٤٩	٧٥،٧٨٨،٦٢٣	٢٩،٣٥١،٠٠٠
٢٠١٣	١١٩،١٢٧،٥٥٦	١٣,٣٠	٧٨،٧٤٣،٣١٥	٣٤،٦٤٧،٠٠٠
٢٠١٤	١١٣،٤٧٣،٥١٧	-٤,٧٤	٩٠،٥٤٧،٣٩٢	٢٤،٩٣٠،٧٦٧

٢٠١٥	٧٠،٣٩٧،٥١٥	-٣٧,٩٦	٦٠،٩٥٠،٨١٧	١٨،٥٦٤،٦٧٦
٢٠١٦	٦٧،٠٦٧،٤٣٤	-٤,٧٣	٥٦،١٣٤،٦٧٥	١٥،٨٩٤،٠٠٩
٢٠١٧	٧٥،٤٩٠،١١٥	١٢,٥٥	٥٩،٠٢٥،٦٥٤	١٦،٤٦٤،٤٦١
٢٠١٨	٨٠،٨٧٣،١٨٩	٧,١٣	٦٧،٠٥٢،٨٥٦	١٣،٨٢٠،٣٣٣
٢٠١٩	١١١،٧٢٣،٥٢٣	٣٨,١٤	٨٧،٣٠٠،٩٣٣	٢٤،٤٢٢،٥٩٠
٢٠٢٠	٧٦،٠٨٢،٤٤٥	-٣١,٩٠	٧٢،٨٧٣،٥٣٨	٣،٢٠٨،٩٠٥
2021	١٠٢،٨٤٩،٦٥٠	٣٥,١٨	٨٩،٥٢٦،٦٨٦	١٣،٣٢٢،٩٧٣

المصدر : وزارة المالية ، دائر الموازنة العامة ، للسنوات ٢٠٠٣- ٢٠٢١

الشكل (١) تطور الانفاق العام ومكوناته في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣ -٢٠٢١)

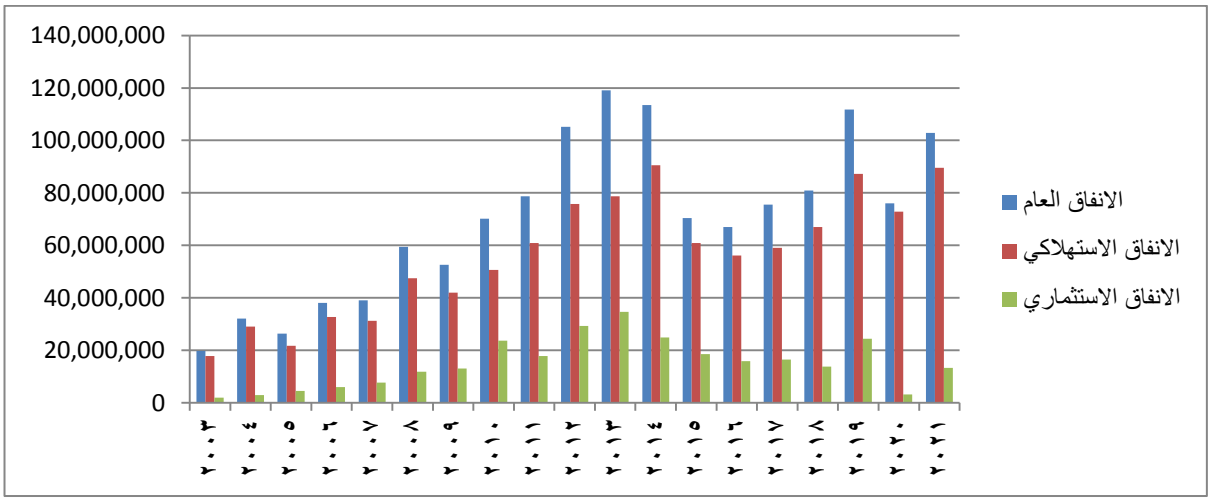

المصدر: من إعداد الباحث استناد الى بيانات الجدول (١)

٢- تحليل الايرادات الضريبية في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠٢١ : هي مجموع المبالغ التي يدفعها الافراد والشركات مثل (الرسوم ، الضرائب ، الغرامات ، المتحصلات) الى الدولة او مؤسساتها (التعليم ، الصحة ، النقل ، الاتصالات).

كما تشير بيانات الجدول (٢) ان الايرادات الضريبية قد انخفضت من (٣٤٩,٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٣) الى (159,644) في عام (٢٠٠٤) بسبب منح الحكومة بعض الاعفاءات والمنح وزيادة التخصيصات المالية للإنفاق الحكومي ، لكن ارتفعت الى (٤٩٥،٢٨٢) في عام (٢٠٠٥) ، ثم استمرت لتصل قيمتها بالارتفاع الى (٣،٨٦١،٨٩٠) مليون دينار في عام (٢٠١٦) بسبب العجز الحاصل عام ٢٠١٦ وانخفاض اسعار النفط وعدم كفاية الايرادات النفطية ، لكن انخفضت الى (٦،٢٩٨،٢٧٢) مليون دينار في عام ٢٠١٧ ، لكن ارتفعت الى (٤،٥٣٦،٢٤٢) مليون دينار عام (٢٠٢١) لتغطية الايرادات العامة وعدم الاكتفاء في ايرادات النفط والإيرادات الاخرى المحلية لسد النفقات الحكومية.

الجدول (٢) تطور الايرادات الضريبية في الاقتصاد العراقي (مليون دينار)

السنوات	الايرادات العامة	معدل التغير السنوي %	الايرادات الضريبية	نسبة الايرادات الضريبية الى الإيرادات العامة%
٢٠٠٣	٤،٩٠١،٩٦١	----	٣٤٩,٠	٠,١
٢٠٠٤	٣٢،٩٨٢،٧٣٩	٥٤٣,٠٤	١٥٩،٦٤٤	0.48
٢٠٠٥	٤٠،٥٠٢،٨٩٠	٢٢,٨٠	٤٩٥،٢٨٢	١,٢١
٢٠٠٦	٤٩،٠٦٣،٣٦١	٢١,١٣	٥٩١،٢٢٩	1.20
٢٠٠٧	٥٤،٥٩٩،٤٥١	١١,٢٨	١،٢٢٨،٣٣٦	2.24
٢٠٠٨	٨٠،٢٥٢،١٨٢	٤٩,٩٨	٩٨٥،٨٣٧	1.22
٢٠٠٩	٥٥،٢٠٩،٣٥٣	-٣١,٢٠	٣،٣٣٤،٨٠٩	6.04
٢٠١٠	٦٩،٥٢١،١١٧	٢٥,٩٢	١،٥٣٢،٤٣٨	2.18
٢٠١١	٩٩،٩٩٨،٧٧٦	٤٣,٨٣	١،٧٨٣،٥٩٣	1.63
٢٠١٢	١١٩،٤٦٦،٤٠٣	١٩,٤٦	٢،٦٣٣،٣٥٧	2.19
٢٠١٣	١١٣،٧٦٧،٣٩٥	-٤,٧٧	٢،٨٧٦،٨٥٦	٢2.5
٢٠١٤	١٠٥،٣٨٦،٦٢٣	-٧,٣٦	١،٨٨٥،١٢٧	1.78
٢٠١٥	٦٦،٤٧٠،٢٥٢	-٣٦,٩٢	٢،٠١٥،٠١٠	3.03
٢٠١٦	٥٤،٤٠٩،٢٧٠	-١٨,١٤	٣،٨٦١،٨٩٠	7.09
٢٠١٧	٧٧،٣٣٥،٩٥٥	٤٢,١٣	٦،٢٩٨،٢٧٢	٨,١٤
٢٠١٨	١٠٦،٥٦٩،٨٣٤	٣٧,٨٠	٥،٦٨٦،٢١١	٥,٣٣
٢٠١٩	١٠٧،٥٦٦،٩٩٥	٠,٩٣	٤،٢٢٦،٨٠٠	3.92
٢٠٢٠	٦٣،١٩٩،٦٨٩	-٤١,٢٤	٤،٧١٨،١٨٩	7.46
٢٠٢١	١٠٩،٠٨١،٤٦٤	٧٢,٥٩	٤،٥٣٦،٢٤٢	4.15

المصدر : وزارة المالية ، دائر الموازنة العامة ، للسنوات ٢٠٠٣- ٢٠٢١)

الشكل (٢) تطور الايرادات الضريبية والإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

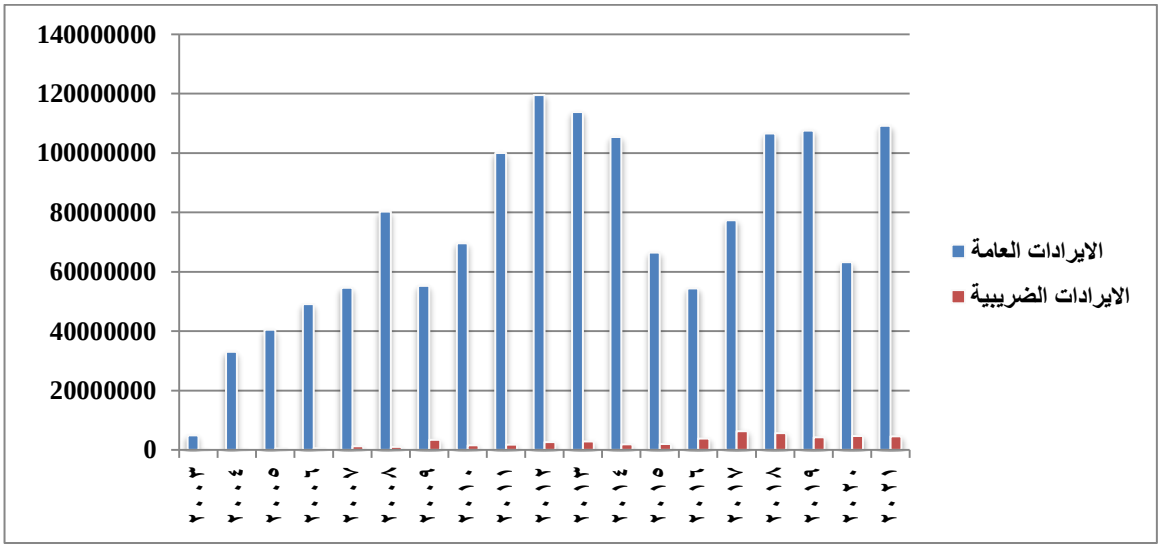

المصدر: من إعداد الباحث استناد الى بيانات الجدول (٢)

ثالثاً : تطور معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢١) : ونوضح في بيانات الجدول (3) ان معدلات البطالة بلغت (٢٨,١%) في عام ٢٠٠٣ ، ثم انخفضت الى (٢٦,٦%) في عام ٢٠٠٤ ، ثم استمرت بالانخفاض لتصل معدلات البطالة الى (١١,١%) في عام ٢٠١١ بسبب رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وتغير نظام الحكم ، وفتح التعيينات على اغلب الوزارات الحكومية ، التعيينات بشكل مستمر على الجيش والشرطة وزيادة فروع المؤسسات العسكرية ، زيادة الشركات الاهلية وفتح المصارف الاهلية الاستثمارية ، ودخول شركات الاستثمار الاجنبية الى الاقتصاد العراقي ، لكن ارتفعت الى (١٦,٤%) في عام (٢٠١٥) بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني ، وإيقاف التعيينات في كافة الوزارات والمؤسسات المدنية وفرض سياسة التقشف . اضافة الى عدم التخصيصات المالية وإهمال القطاع الخاص ، وعدم التشجيع على دخول الاستثمار الاجنبي المباشر الى السوق العراقية . وفي عام (٢٠٢٠) فقد ارتفعت البطالة الى (٢٨%) بسبب انتشار جائحة كورونا وفرض حظر التجوال الشامل واغلاق المحلات والأسواق المحلية، مما ادت الى ارتفاع معدلات البطالة وتراجع الانشطة الاقتصادية.

الجدول (3) تطور معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣ -٢٠٢١)

السنوات	معدلات البطالة (%)
2003	28.1
2004	26.8
2005	17.9
2006	17.5
2007	15.2
2008	15.3
2009	14.0
2010	12.0
2011	11.1
2012	11.9
2013	11.0
2014	16.4
2015	16
2016	16
2017	16
2018	16
2019	14

2020	28
2021	22

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التخطيط العراقية ، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٨).

ومن خلال الشكل (٣) يمكن متابعة تطورات معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١).

الشكل (٣)تطور معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

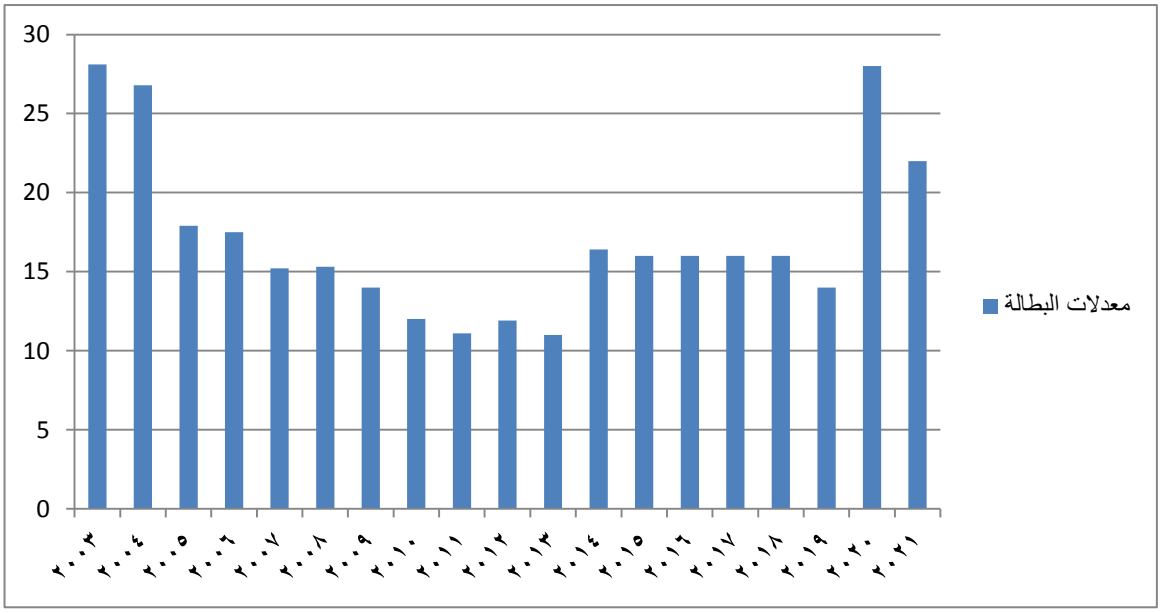

المصدر: من إعداد الباحث استناد الى بيانات الجدول (٣).

المطلب الثالث : قياس وتحليل اثر السياسة المالية في معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي:

في ضوء ما سبق من مفاهيم نظرية وتحليلية عن السياسة المالية والبطالة، وواقع كل مهما في الاقتصاد العراقي يمكن كتابة النموذج الخاص بالعراق وفق الصيغة الآتية:

$$Y= f (X)$$

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + U$$

اذ ان :

Y: المتغير التابع (البطالة)

X : المتغير المستقل (الانفاق العام)

B_1 : الميل الحدي لانحدار المتغير المستقل على المتغير التابع.

B_0 : الحد الثابت

U : المتغير العشوائي

ولقد تم اجراء العلاقة في أعلاه باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وباستخدام برنامج الاكسل، وكما المعادلة الآتية:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1$$

$$Y = 14.08 + 1.94\ X$$

$R^2 = (0.71)$ t –Static = (4.49) F = (20.18) D.W = 1.03

ثانيا : تحليل وتقدير نتائج اختبار النموذج القياسي :

من الجدول اعلاه ان نتائج اختبار النموذج القياسي فبينت قيم الاختبارات الآتية :

١. من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط بلغت اشارة الميل الحدي (B_1) لمعلمة المتغير المستقل (الانفاق العام) مقدارها (1.94) وتعني وجود علاقة طردية المتغير المستقل والمتغير التابع (البطالة) وهي عكس ما تفترضه قوانين النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية، لان العلاقة بينهما عكسية . وبالتالي سيتغير المتغير التابع بمقدار وحدة واحدة.
٢. بينت نتائج التحليل الاحصائي ان قيمة الحد الثابت للمعلمة (B0) بلغت (14.08)، وفي حال عدم وجود قيمة المتغير المستقل (X) ستصبح قيمته صفراً ، وبالتالي تقرر الحكومة وضع (14.08) مليار دينار كحد ادنى لتمويل القطاعات الانتاجية.
٣. بلغ معامل القوة التفسيرية ($R^2 = 0.71$)، ويعني ان التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تكون (٠,٧١) بسبب التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل، أما المتبقي (٠,٢٩) يعود الى عوامل اخرى لم تدخل ضمن النموذج القياسي المقدر. والتي تتمثل بمتغيرات سياسية واجتماعية.

٤. بلغت القيمة المعنوية الاجمالية (F) المحسوبة (٢٠,١٨) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (٤) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) فنقوم بقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة وتأثير معنوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ونرفض فرضية العدم.
٥. بلغتا القيمة المعنوية الجزئية (t) المحسوبة (٤,٤٩) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (٢) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) فنقوم بقبول الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.
٦. اختبار معامل الارتباط (Rxy): هو المعامل الذي يوضح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. ويحسب وفق القانون الآتي:

$$Rxy = Rxy = \sqrt{R^2} = \sqrt{0.71} = 0.84$$

ويتضح من القانون أعلاه ان معامل الارتباط بلغ مقداره (0.84) وتعني وجود علاقة طردية جيدة بين المتغير المستقل والتابع . مما يعني أن الانفاق العام يؤدي دورا مهما في تقليل معدلات البطالة.

بناءا على ما تقدم من نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية أن الانفاق العام كمتغير مستقل له تأثير معنوي على البطالة كمتغير تابع، لأن انخفاض معدلات البطالة تعتمد على السياسة المالية التوسعية للدولة المتمثلة بزيادة الانفاق العام.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات :

١. بينت نتائج الاختبار الاحصائي ان معامل القوة التفسيرية R Squares (R^2=0.71) ، ويعني ان التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة تكون (0.71) بسبب التغيرات الحاصلة في الانفاق العام .
٢. تتخذ السياسة المالية اجراءات مالية توسعية تتمثل بزيادة الانفاق الحكومي (صرف الاعانات ، رواتب الحماية الاجتماعية) يمكن ان تقلل من معدلات البطالة وارتفاع مستوى الدخل.
٣. السبب وراء معدلات البطالة هو سوء توزيع الوظائف بسبب المصالح والمحاصصة الحزبية وزيادة نسب الفساد الاداري والمالي في دوائر الدولة.
٤. رغم الفائض المالي لكن لم يشهد العراق فرص استثمارية لتقليل البطالة.

ثانياً : التوصيات :

١. العمل على وضع و إستراتيجية جديدة لإنقاذ الوضع الاقتصادي من حالة الركود والبطالة .
٢. اعادة توزيع الدخل القومي توزيعا عادلا بين افراد المجتمع .
٣. التنويع في الايرادات المالية و عدم الاعتماد فقط على الايرادات النفطية ، يجب تطوير الايرادات القطاع الصناعي والزراعي لتخفيف فضلا عن قطاع النفط .
٤. اعادة تشغيل المعامل والمصانع لجذب اكبر عدد من العاطلين عن العمل واستثمار طاقاتهم العلمية.

المصادر

اولاً : الكتب العربية :

١- هيثم عبد القادر الجنابي واسماعيل خضير ياس ، واقع البطالة في العراق وبل معالجتها ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد الثامن ، ٢٠١٠ .

٢- مصطفى سلمان، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠٠٠.

3- Alan Walter Steiss , Financial Planning and Management in Public Organization, Marcel Dekker, U.S.A , 2001ز

٤- فلاح الربيعي ، اجراءات السياسة المالية وإثرها على القطاع المصرفي في العراق ،مجلة الحوار المتمدن ، تونس، العدد(٢٢٤٢) ، ٢٠٠٨.

ثانياً : التقارير الحكومية :

١) وزارة المالية ، بيانات الموازنة العامة ، للمدة ٢٠٢١-٢٠٢١.
٢) وزارة التخطيط ، دائرة الاحصاء والأبحاث ، للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢١